الأمم المتحدة

S/2005/832

مجلس الأمن

Distr.: General
28 December 2005
Arabic
Original: English

التقرير العشرون للأمين العام عن بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية

أولا – مقدمة

١ – هذا التقرير مقدم عملا بقرار مجلس الأمن ١٦٣٥ (٢٠٠٥) المؤرخ ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥، الذي مدد المجلس بموجبه ولاية بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية حتى ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦ والقرار ١٥٦٥ (٢٠٠٤) المؤرخ ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤، الذي طلب بموجبه مجلس الأمن إبقاءه على علم بصورة منتظمة بما يستجد من تطورات في منطقة البعثة. ويتناول هذا التقرير التطورات الرئيسية التي حدثت منذ تقديم تقريري السابق إلى مجلس الأمن في ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥ (S/2005/603).

ثانيا – التطورات السياسية

٢ – خلال الفترة المشمولة بالتقرير، اكتسبت العملية الانتخابية المزيد من الزخم بالتقدم الجوهري الذي حدث في تسجيل الناخبين، ونجاح إجراء الاستفتاء الدستوري يومي ١٨ و ١٩ كانون الأول/ديسمبر. وعلى الجبهة السياسية عين الرئيس، في ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر، تسعة وزراء جدد وستة نواب وزراء جرى ترشيحهم من الأطراف، ومن ثم حافظ ذلك على التوازن الذي تم إرساؤه بموجب ترتيب تقاسم السلطة المتفق عليه. ومن بين أعضاء مجلس الوزراء الذين انتقد أداؤهم خلال المناقشات التي جرت في الجمعية الوطنية في شهري تشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر لم يستبدل سوى وزير المالية.

٣ – وأُدخلت تغييرات أيضا على عدد من إدارات المقاطعات. ففي ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر، عين الرئيس كابيلا ممثلا عن المعارضة السياسية كحاكم لمنطقة جنوب كيفو كي يحل محل الحاكم السابق الذي أوقف عن العمل في ٢٥ نيسان/أبريل وسط اتهامات بسوء

الإدارة وسوء استخدام الأموال العامة. وفي منتصف تشرين الثاني/نوفمبر، عُيِّن وزير التعليم العالي كحاكم للمقاطعة الشرقية، وعُيِّن ممثل عن حزب الشعب للإعمار والديمقراطية حاكما لكينشاسا حيث حل محل الحاكم السابق الذي اتُهم بسوء الإدارة وارتكاب انتهاكات لحقوق الإنسان، بما في ذلك اعتقال أطفال الشوارع دون سند قانوني. وفي ١٠ كانون الأول/ديسمبر، بناء على طلب من بمبا، نائب الرئيس، أجرى الرئيس كابيلا تغييرات فيما بين بعض المعينين في إدارات المقاطعات التابعين لحركة تحرير الكونغو.

٤ - ووفقا للدستور المؤقت، الذي يحظر على أعضاء الجمعية الوطنية الجمع بين عضوية الجمعية وبالعمل في مجالس إدارات المؤسسات العامة، طلبت الجمعية في تشرين الأول/أكتوبر من أعضائها الذين يشغلون المنصبين أن يحددوا في غضون ٤٨ ساعة المنصب الذي يرغبون في مواصلة تقلده. وأدى ذلك إلى استقالة ٢٤ نائبا من الجمعية، بينما قرر ١٨ نائبا التنحي عن عضويتهم بمجالس الإدارة. واتخذ مجلس الشيوخ قرارا مماثلا دون تحديد موعد نهائي كي يلتزم أعضاء المجلس به.

٥ - وأسفرت عملية ''الأيدي النظيفة'' لمكافحة الفساد التي شنتها الرئاسة في تشرين الأول/أكتوبر عن اعتقال أربعة مسؤولين حكوميين رفيعي المستوى بتهمة الاختلاس. وفي ١١ تشرين الثاني/نوفمبر، أصدر فريق خبراء من المكتب العام لمراجعة الحسابات، وهيئة التفتيش العامة للشؤون المالية، ومكتب الرئاسة، تقريرا عن سوء إدارة عائدات الضرائب، حيث أوضح أن ما يزيد على ٣٠ مليون دولار قد حولت بصورة غير مشروعة من الخزانة في الفترة بين عامي ٢٠٠١ و ٢٠٠٥.

٦ - ووفقا لقرار مجلس الأمن ١٦٣٥ (٢٠٠٥)، واصلت اللجنة الدولية لدعم المرحلة الانتقالية مناقشاتها مع السلطات الانتقالية بشأن الحاجة إلى التصدي للفساد وسوء الإدارة الاقتصادية. وكخطوة أولى، اتفق خلال اجتماع بين اللجنة المذكورة والحيز الرئاسي في ٢١ تشرين الأول/أكتوبر على أن يجري تناول هذه المسائل خلال اجتماعات مشتركة تعقد كل أسبوعين، حسب اقتراح من الرئيس كابيلا. ونوقش أيضا إضراب المعلمين الذي جرى في الفترة من ٧ أيلول/سبتمبر إلى ١٧ تشرين الأول/أكتوبر، وسداد مرتبات موظفي الحكومة. وذكر الحيز الرئاسي أن التهديد بحدوث قلاقل اجتماعية قد أرغم الحكومة على الإذعان، من حيث المبدأ، لمطالب زيادة مرتبات معلمي المدارس العامة. بيد أنه ستكون هناك حاجة إلى زيادة عائدات الميزانية عام ٢٠٠٦ لتحقيق هذا الغرض، ودعت الحكومة المجتمع الدولي إلى تقديم دعم مالي إضافي بشروط أكثر مرونة. وحذرت اللجنة الدولية لدعم العملية الانتقالية من أن الوعود غير الواقعية قد تحدث أثرا سلبيا في الحالة الاقتصادية الكلية

بجمهورية الكونغو الديمقراطية، ودعت بدلا من ذلك إلى إجراء خفض حاد في الإنفاق العام من خلال تحسين إدارة العائدات، بما في ذلك إحداث خفض كبير في نفقات السفر والتمثيل المتعلقة بالمؤسسات الانتقالية.

٧ - وقد اجتمعت بعثة مجلس الأمن، التي زارت أفريقيا الوسطى في تشرين الثاني/نوفمبر، مع الرئيس كابيلا، ونواب الرئيس الأربعة، ورؤساء الجمعية الوطنية ومجلس الشيوخ ومكتب اللجنة الانتخابية المستقلة، ورئيس الهيئة العليا لوسائط الإعلام، واللجنة المشتركة المعنية بإصلاح قطاع الأمن، وأعضاء المجتمع المدني. وعُقد أيضا اجتماع طارئ مع إتيين تسيشكيدي، رئيس الاتحاد من أجل الديمقراطية والتقدم الاجتماعي، وهو حزب المعارضة الرئيسي خارج المؤسسات الانتقالية. وأعرب وفد مجلس الأمن عن القلق إزاء التأخيرات في العملية الانتقالية، لا سيما في مجال إصلاح قطاع الأمن، وحث الحكومة الانتقالية على الإسراع بعملية الإدماج في القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية والشرطة الوطنية الكونغولية. وفيما يتعلق بعملية الانتخابات، وجهت بعثة مجلس الأمن رسالة واضحة إلى جميع الأطراف الفاعلة السياسية بأن الانتخابات ينبغي أن تجري في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٦ وهو الموعد المحدد لها في الاتفاق الشامل الجامع، وقامت بعثة مجلس الأمن أيضا بزيارة أوغندا ورواندا. وخلال الاجتماعات التي عقدت مع الرئيسين موسيفيني وكاغامي، شددت البعثة على الحاجة إلى دعم إقليمي للعملية الانتقالية في جمهورية الكونغو الديمقراطية، والتعاون فيما يتعلق بالأمن الإقليمي وتنفيذ التدابير الواردة في قرار مجلس الأمن ١٥٩٦ (٢٠٠٥).

جدول الأعمال التشريعي

٨ - ما زال مطروحا على جدول أعمال البرلمان بندان تشريعيان رئيسيان يتعلقان بالانتخابات - وهما قانون الانتخابات وتنظيم المجلس الأعلى للقضاة. ففي ٧ تشرين الثاني/نوفمبر، قدم الرئيس كابيلا إلى الجمعية الوطنية مشروع قانون الانتخابات، الذي اعتمده مجلس الوزراء في ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر. وحسب ما جاء في المشروع، ستجري انتخابات الجمعية الوطنية وجمعيات المقاطعات وفقا لنظام التمثيل التناسبي، وفي ظل قائمة نهائية للمرشحين. وفيما يتعلق بحجم المناطق الانتخابية - وهو عامل مهم في تحديد الكيفية التي سيطبق بها النظام التناسبي في الواقع العملي، وإلى أي مدى سيكون جامعا - يتوخى مشروع القانون إنشاء ١٨٦ منطقة، استنادا إلى وحدات التقسيم الإداري القائمة: الأقاليم والمدن وكينشاسا - الكوميونات.

٩ - وما زالت الخلافات الرئيسية قائمة فيما بين أعضاء الجمعية على بعض من أكثر الأحكام لزوما للمشروع، بما في ذلك خيارات استعمال قوائم مفتوحة ونهائية. وللمساعدة على تجاوز هذه الخلافات والتعجيل باعتماد المشروع، نظرت في نص المشروع لجنة مشتركة تتألف من أعضاء الجمعية الوطنية ومجلس الشيوخ. وأوصت هذه اللجنة بتعديل المشروع، الذي ينص أساسا على توليفة من ثلاثة نُظم انتخابية متباينة، رهنا بعدد المقاعد في كل دائرة انتخابية.

١٠ - وبعد فترة طويلة من الجمود السياسي، اعتمدت الجمعية الوطنية في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر قانون العفو، بما يتمشى مع المتوخى في الاتفاق الشامل الجامع، رغم الإضراب الذي أعلنه نواب حزب الشعب للإعمار والديمقراطية وجماعة ماي - ماي. ويكفل القانون العفو عن جميع المخالفات السياسية، بما في ذلك محاولات اغتيال رئيس الدولة.

العلاقات الإقليمية

١١ - ما زال إنشاء آليات راسخة للتعاون الإقليمي متطلبا لا غنى عنه لكفالة الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية ومنطقة البحيرات الكبرى ككل. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أسفرت اجتماعات اللجنة الثلاثية بالإضافة إلى اللجنة المشتركة عن إبرام اتفاقات لمعالجة مسألة الجماعات المسلحة الأجنبية. ووجه ممثلون على المستوى الوزاري من أوغندا وبوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا رسالة إلى رئيس مجلس الأمن في ٢١ تشرين الأول/أكتوبر (S/2005/667) يطلبون فيها من المجلس تعديل ولاية بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية لتشمل نزع سلاح الجماعات المسلحة الأجنبية بالقوة. وفي غضون ذلك، واصلت بلدان المنطقة مواجهة صعوبات في المشاركة بالكامل في آليات أخرى مخصصة لمعالجة المسائل الأمنية التي تثير قلقا مشتركا. وفي حين أن هناك عدة مسائل عملية من المقرر أن تتناولها لجنة التحقق المشتركة، فإنها لم تجتمع مُنذ ٣ أيار/مايو. وإضافة إلى ذلك، لم تستجب حكومة رواندا إلى الطلب الرسمي الذي وجهته الحكومة الانتقالية في ١٤ تشرين الأول/أكتوبر لتسليم العقيد السابق جول موتبوتسي، الذي ورد اسمه في القائمة التي أصدرتها لجنة مجلس الأمن المعنية بالجزاءات والتي تتضمن الأفراد والكيانات الذين يتعين أن تطبق عليهم التدابير المفروضة بالقرار ١٥٩٦ (٢٠٠٥) (www.un.org/Docs/SC/committees/DRC/1533-list.htm).

١٢ - وقد توترت العلاقات بين حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية وأوغندا نتيجة أعمال التوغل التي قامت بها في الآونة الأخيرة عناصر من جيش الرب للمقاومة داخل الأراضي الكونغولية. بيد أن ممثلي البلدين عقدا، بتشجيع من بعثة منظمة الأمم المتحدة في

جمهورية الكونغو الديمقراطية، عدة اجتماعات وتم التوصل إلى تفاهم بشأن التعاون على معالجة المشكلة. وقد حركت جمهورية الكونغو الديمقراطية قوات إلى حدود السودان للحيلولة دون وقوع مزيد من أعمال التوغل التي تقوم بها عناصر جيش الرب للمقاومة.

العملية الانتخابية

١٣ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، جرى إتمام تسجيل الناخبين في جميع المقاطعات، حيث كان قد بدأ في ٢٠ حزيران/يونيه. واعتبارا من ١٧ كانون الأول/ديسمبر، سُجل أكثر من ٢٥ مليون مواطن كونغولي، للإدلاء بأصواتهم، من بين الناخبين الذين يقدر عددهم بين ٢٢ و ٢٨ مليون ناخب. وتعين تأجيل الاستفتاء الدستوري، الذي كان من المقرر إجراؤه في ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر، وذلك بسبب الحاجة إلى تمديد فترة سريان التسجيل، لا سيما في مقاطعتي باندوندو وإكواتير.

١٤ - وأجري الاستفتاء الدستوري في ١٨ و ١٩ كانون الأول/ديسمبر بمعدل مشاركة متواضع في أنحاء البلد، وفي ظل عدد ضئيل من الحوادث الأمنية. وبرغم المخاوف من أن تفضي دعوة المقاطعة، التي وجهها الاتحاد من أجل الديمقراطية والتقدم الاجتماعي في ١٤ كانون الأول/ديسمبر، إلى اضطرابات كبيرة، كانت الحالة الأمنية هادئة عموما عشية إجراء الاستفتاء وخلال إجرائه، فيما عدا بعض الحوادث ومحاولات تخويف الناخبين لا سيما في منطقة مبوجي - ماي معقل الاتحاد. وكانت المشاركة ضئيلة في كاساي وأجزاء من كينشاسا التي تشكل معاقل المعارضة. بيد أن المشاركة كانت أعلى بشكل ملحوظ في المقاطعات الشرقية من البلد. وفُتح معظم مراكز الاقتراع في الوقت المحدد، ولكن تعطل عمل عدد منها من جراء عدم توافر المواد الأساسية للاقتراع، ولا سيما قوائم الناخبين، وعدم تسليم تلك المواد.

١٥ - إن قيام اللجنة الانتخابية المستقلة بإنشاء ما يزيد عن ٤٠ ٠٠٠ مركز اقتراع لإجراء الاستفتاء شكل عملية لوجستية هائلة الحجم. وقد نُشرت قائمة مراكز الاقتراع في ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر، قبل شهر من إجراء الاستفتاء، حسب الشرط الوارد في قانون الاستفتاء. وفي ٢ تشرين الثاني/نوفمبر، بدأت بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية تحديد أماكن تسليم مواد الاستفتاء وذلك على مرحلتين. ثم قامت بعد ذلك اللجنة الانتخابية المستقلة بتسليم هذه المواد في الفترة من ٩ إلى ١٥ كانون الأول/ديسمبر إلى جميع مراكز الاقتراع. وتم بالتوازي مع ذلك تدريب موظفي مراكز الاقتراع، وكلف رؤساء تلك المراكز بمهمة إضافية تمثلت في دفع أتعاب موظفي الاقتراع وأفراد الشرطة الذين كُلفوا بالعمل معهم، في محاولة لتقليل المشاكل المرتبطة بدفع أتعاب الموظفين خلال فترة تسجيل الناخبين.

١٦ - ووفقا لقانون الاستفتاء، جرت حملة دعائية رسمية عن الاستفتاء في الفترة من ٢ إلى ١٦ كانون الأول/ديسمبر. بيد أن اللجنة الانتخابية المستقلة وبعثة الأمم المتحدة ومعظم الأحزاب السياسية وعددا من المنظمات غير الحكومية كانوا قد بدأوا على مدار عدة أشهر تنفيذ برامج للتربية الوطنية. وفي الفترة من ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر إلى ١٥ كانون الأول/ديسمبر، عقدت البعثة حلقات دراسية لتدريب أكثر من ٦٠٠ من قادة المجتمع المدني - بمن فيهم ممثلون عن الجماعات النسائية، والموظفون العموميون، والقادة الدينيون - على مشروع الدستور. ولكن ساد الاعتقاد عموما بأن أنشطة التربية الوطنية وتثقيف الناخبين كانت غير كافية قبل إجراء الاستفتاء، وسوف تكون هناك حاجة إلى تكثيفها في الفترة المتبقية على إجراء الانتخابات.

١٧ - وما زالت الفجوة بين الأموال المتاحة والنفقات المتصلة بالانتخابات مصدرا للقلق. بينما تغطي التعهدات ميزانية الانتخابات البالغة ٢٧٠,٤ مليون دولار التي يديرها مشروع تابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي من أجل دعم عملية الانتخابات. والمانحون الرئيسيون هم الاتحاد الأوروبي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وألمانيا وإيطاليا وبلجيكا والسويد وسويسرا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والنرويج وهولندا والولايات المتحدة واليابان وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وتقدم الولايات المتحدة الأمريكية مساعدة ثنائية مشتركة إلى اللجنة الانتخابية المستقلة. وأنفقت حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية مبلغ ١٥ مليون دولار من المبلغ المخصص في الميزانية وهو ٤٠ مليون دولار.

أمن الانتخابات

١٨ - تولى التنسيق العام للتخطيط والتمويل الفريقُ الفني المعني بأمن الانتخابات (Groupe Technique de Sécurisation Electorale) الذي أنشئ في نيسان/أبريل ويضم ممثلين عن الحكومة الانتقالية، وبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، والاتحاد الأوروبي، وغيرها من الجهات المانحة الرئيسية. ومن المتوقع أن يحدد الفريق التحديات ويوفر حلولا لكفالة أمن الاستفتاء الشعبي والانتخابات. وقد ركز الفريق على كفالة إيصال مجموعات مواد الاستفتاء الشعبي بسلامة إلى مراكز الاقتراع البالغ عددها ٤٠ ٠٠٠ مركز، وضمان الأمن في هذه المراكز، وكفالة إعادة صناديق الاقتراع وجداول النتائج إلى المكاتب الميدانية للجنة الانتخابية المستقلة. وقد تمت تعبئة أكثر من ٤٠ ٠٠٠ شرطي كونغولي لتوفير الدعم لهذه العملية.

١٩ - ووفرت الشرطة الوطنية الكونغولية الأمن الثابت في أغلبية مراكز الاقتراع خلال الاستفتاء. وشهد الاقتراع عددا قليلا من الحوادث الأمنية، وعالجت الشرطة الوطنية معظم

هذه الحوادث بطريقة حكيمة. ووفرت البعثة غطاء أمنيا عاما، كما قامت بحراسة عملية إيصال مواد الاقتراع إلى مراكز التوزيع البالغ عددها ١٦٦.

٢٠ - ومن أصل ٥٦٤ ٠٠٨ ٥٨ دولارا وعد المانحون بتقديمها لتغطية ميزانية الفريق الفني المعني بأمن الانتخابات، تم توقيع اتفاقات بخصوص ٥٤٢ ٧٦٧ ٣٧ دولارا، تلقى الحساب الخاص بالمشروع الذي أنشئ لهذا الغرض في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ٨٦٢ ٤٤٨ ١٧ دولارا منها. ومن المتوقع ورود مبلغ إضافي قدره ١٠,٨ ملايين دولار قريبا. وقد نتج عن هذا النقص الكبير في التمويل تأخير ملحوظ في تنفيذ عدد من الأنشطة. ووفرت الحكومة الانتقالية ٣,٢ ملايين دولار من أصل ٤ ملايين دولار خصصتها لهذا الغرض في ميزانيتها.

ثالثا - تنفيذ ولاية البعثة

الحالة الأمنية

مقاطعتا إيتوري وأويلي الشمالية

٢١ - شهدت الحالة الأمنية تحسنا ملحوظا في مقاطعة إيتوري خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وأسفرت عملية نشر اللواء الرابع الموحد للقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، التي تمت في أواسط شهر تشرين الأول/أكتوبر، في منطقتي مناجم الذهب في كيلو ومونغوالو، والتي دعمتها بعثة الأمم المتحدة، عن نتائج فورية ضد عناصر الحركة الثورية الكونغولية (***Mouvement Révolutionaire Congolais***). وبحلول بداية تشرين الثاني/نوفمبر كان قرابة ١ ٠٠٠ من عناصر الميليشيات قد سلموا أنفسهم لبعثة الأمم المتحدة وللقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، وسلموا أكثر من ٢٢٣ قطعة سلاح وكمية من الذخيرة، ونُقل ٣٠٠ منهم إلى كيسانغاني لإدماجهم في الآخرين. غير أن الافتقار إلى خدمات الدعم الأساسية لإطعام وإسكان أفراد الميلشيات المتروع سلاحهم، الذين تم تجميعهم في معسكر القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية في بونيا أدى بسرعة إلى نشوء مشاكل، وفرَّ ٣٢ منهم خلال أسبوع من وصولهم إلى بونيا.

٢٢ - وبدأت القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية وبعثة الأمم المتحدة عملية مشتركة في إقليم إيرومو إلى الجنوب من بونيا، أدت إلى فرار نحو ٢٠٠ من عناصر الحركة الثورية الكونغولية إلى كيفو الشمالية، حيث سلموا أنفسهم للقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية ونُزع سلاحهم. وفر نحو ١٠٠ من عناصر الميليشيات إلى أوغندا حيث سلموا أسلحتهم لقوات الدفاع الشعبي الأوغندية. وقد اتخذت حكومتا أوغندا وجمهورية الكونغو الديمقراطية خطوات لتنظيم إعادتهم إلى الوطن.

٢٣ - كما تدهور الأمن في المناطق الحدودية، ولا سيما في إقليمي أرو وفارادجي ، حيث يُدعى أن عناصر من جيش الرب للمقاومة، وعناصر إجرامية سودانية وجنودا تابعين لقوات الدفاع الشعبي الأوغندية تسللوا عبر الحدود من السودان وأوغندا. وبحلول نهاية أيلول/سبتمبر، وعقب ورود تقارير عن توغل جيش الرب للمقاومة في أبا (مقاطعة أويلي الشمالية) وتهديد الحكومة الأوغندية بالانتقام داخل جمهورية الكونغو الديمقراطية، نشرت القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية كتيبتي كوماندو في أبا، وبذلك بلغ قوام قواتها على الحدود مع السودان ١ ٢٠٠ جندي. ونشرت بعثة الأمم المتحدة في حينها فريق مراقبين عسكريين وسرية في نفس المنطقة. وبعد مناقشات جرت بين رئيسي هيئتي الأركان العامة للقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية وقوات الدفاع الشعبي الأوغندية، وقائد قوة بعثة الأمم المتحدة، عُقدت عدة اجتماعات بين الأطراف الثلاثة في منطقة الحدود لتبادل المعلومات والتباحث بشأن الحالة الأمنية في الميدان. وأفادت التقارير في بداية تشرين الثاني/نوفمبر بتوغل جيش الرب ودوريات قوات الدفاع الشعبي الأوغندية مرتين على نطاق محدود. وتحسنت الحالة الأمنية بعد بدء العملية المشتركة بين القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية وبعثة الأمم المتحدة للسيطرة المكانية حول أبا، على الحدود مع السودان، والاجتماع الذي عقد في أواسط تشرين الثاني/نوفمبر بين القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية والجيش الشعبي لتحرير السودان في أبا. كما عُقد اجتماع أيضا بين بعثة الأمم المتحدة في السودان وبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية في جوبا لاستعراض الآليات المشتركة لتبادل المعلومات والنظر في إمكانية تنسيق العمليات.

٢٤ - وعلى الرغم من المكاسب على الجبهة العسكرية، تظل الحالة الأمنية العامة في إيتوري هشة. أما المحاربون المسَرَّحون الذين لا يتلقون أجورهم بموجب برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، والذين لم يدمجوا في الحياة المدنية بعد، فقد يلتحقون مرة أخرى بالمليشيات التي تفيد التقارير أنها لا تزال تُجند في إقليمي جوغو وإيرومو. وستواصل البعثة خلال الأشهر المقبلة العمل مع السلطات المحلية ومع شركائها الوطنيين والدوليين لإعداد برنامج لدعم عملية بسط سلطة الدولة في إيتوري.

ولايتا كيفو

٢٥ - كثفت الحكومة الانتقالية ضغوطها العسكرية على الجماعات الأجنبية المسلحة وعناصر الماي ماي التي ترفض المشاركة في عملية المزج في ولايتي كيفو، بعد انقضاء مهلة ٣٠ أيلول/سبتمبر لنزع السلاح الطوعي للجماعات الأجنبية المسلحة، وهي المهلة التي تم الاتفاق عليها في إطار اللجنة الثلاثية زائدا واحدا المشتركة. وقد استمرت البعثة في التركيز على معرفة معاقل المليشيا وإجبارها على إخلاء المناطق أو الالتحاق ببرنامج نزع السلاح

والتسريح وإعادة الإدماج وإعادة التوطين أو الإعادة إلى الوطن. وركزت العمليات على الجوانب التالية: (أ) التصدي على مراحل لتجمعات المليشيات، وخاصة القوات الديمقراطية لتحرير رواندا (Forces Démocratiques de Libération du Rwanda) وتحالف القوى الديمقراطية/الجيش الوطني لتحرير أوغندا؛ (ب) تصعيد وتيرة العمليات ضد مجموعات المليشيات والاستمرار في ذلك؛ (ج) كفالة دعم لوجستي مرن تقدمه بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية للسماح للقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية بالانتشار سريعا؛ (د) تنظيم عمليات مشتركة مع القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية؛ (هـ) دعم انتشار الألوية الموحدة التابعة للقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية وعملياتها في ولايتي كيفو.

٢٦ - وفي ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر، أعلنت القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية متنزه فيرونغا الوطني منطقة خالية من السلاح وبدأت عملياتٍ تدعمها البعثة ضد عناصر الماي ماي المارقة في المنطقة. ونتيجة لذلك تم نزع سلاح ٣٥٩ من الماي ماي، وتدمير خمسة معسكرات والاستيلاء على ١٦٧ قطعة سلاح؛ كما قُبض على ١٤ عنصرا من عناصر القوات الديمقراطية لتحرير رواندا. وكذلك اشتبكت القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية مع القوات الديمقراطية لتحرير رواندا في منطقة كازوو الواقعة في إقليم ليبيرو. وعلى الرغم من أن هذه العمليات ساعدت على تعزيز الأمن في عدة مناطق، إلا أنها أدت أيضا إلى تشريد المدنيين. وفي غابة فيرونغا المحمية هرب حوالي ٠٠٠ ٥ من المشردين داخليا من مناطق بولوندولي وبوليندي والقرى المحيطة بها إلى كانيابايونغا خشية تدفق محاربي القوات الديمقراطية لتحرير رواندا إلى هذه المناطق.

٢٧ - وبينما تتقدم العمليات العسكرية ضد القوات الديمقراطية لتحرير رواندا في ولايتي كيفو، تستمر المخاوف من عمليات الانتقام ضد المدنيين. وقد تحققت هذه المخاوف عقب عملية نفذتها القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية في أواخر أيلول/سبتمبر. وقد استولت القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية على بلدتي بواهونغو وتوبيمبي في إقليم والونغو بجنوب كيفو، بعد أن ظلت المنطقة تحت سيطرة القوات الديمقراطية لتحرير رواندا وعناصر الماي ماي السابقة المتحالفة معها لمدة تكاد تبلغ شهرين. وفي ٩ تشرين الأول/أكتوبر، مباشرة بعد تنفيذ العملية، وقعت هجمات ضد المدنيين في بلدة بوبا وحولها في إقليم والونغو، فيما يقال إنها غارة انتقامية بقيادة عناصر القوات الديمقراطية لتحرير رواندا/الراستا المسلحين بالشواطير والهراوات، ووقعت بعض الهجمات على بعد ٣٠٠ متر فقط من نقطة تفتيش تابعة للقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، أدت إلى مقتل ٢٥ مدنيا.

٢٨ - وبعد عمليات القتل هذه حدثت احتجاجات ضد بعثة الأمم المتحدة بين صفوف السكان المحليين الذين يخشون وقوع عمليات انتقام إذا واصلت البعثة والقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية تنفيذ العمليات العسكرية ضد القوات الديمقراطية لتحرير رواندا. وفي رسالتين وجهتهما الجهات المسؤولة عن المذبحة، أعربت تلك الجهات عن نيتها تنفيذ هجمات انتقامية ضد المدنيين إذا واصلت القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية نشر قواتها بدعم من بعثة الأمم المتحدة. وبعد ذلك كثفت بعثة الأمم المتحدة عملياتها الليلية حول كانيولا، غير أنه لوحظ تجدد أعمال العنف في إقليم والونغو، بما في ذلك شن هجمات ليلية وعمليات اختطاف للمدنيين يدعى أن الراستا قاموا بها.

٢٩ - ولا تزال السلسلة القيادية للقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية في ولاية كيفو الجنوبية ضعيفة. وفي هضبة ريزيزي رفض ثلاثة من قواد الماي ماي السابقين إطاعة أوامر إعادة الهيكلة الصادرة عن قواد القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، إلا أنهم شاركوا في نهاية الأمر في عملية المزج. وفي مينيمبوي تدهورت الحالة الأمنية بسبب تزايد التوتر بين أفراد القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية الموالين للحكومة الانتقالية وبين الرافضين لعملية المزج، وكذلك عناصر الجيش الوطني الكونغولي السابق المتحالفين مع الكولونيل السابق جول موتيبوتسي الذي تسلل إلى داخل البلاد من رواندا في أيلول/سبتمبر.

كاتانغا

٣٠ - لا تزال الحالة الأمنية في شمال كاتانغا ووسطها تعاني من أنشطة جماعات مسلحة مارقة وعناصر تابعة للقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية. وخلال الفترة قيد الاستعراض أفادت التقارير بأن عناصر مليشيات الماي ماي قتلت قسا كاثوليكيا ونهبت قرى وارتكبت انتهاكات لحقوق الإنسان في مناطق موبا، ومانونو، وكابالا، مما أدى إلى نزوح حوالي ٢ ٠٠٠ من المشردين داخليا.

٣١ - كما أن عناصر القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية سببت قدرا من انعدام الأمن، خاصة فيما يتعلق بجباية ضرائب غير قانونية والمنازعات مع سلطات الولايات. وفي منطقة نيونزو - كابالو - كونغولو أفادت التقارير بأن عناصر الماي ماي السابقة وسعت نطاق سيطرتها الإقليمية لتشمل مناجم الذهب في لونغا. وأقيمت حواجز على الطرق خارج المدن الرئيسية واستمرت الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان دون هوادة على أيدي الماي ماي، والقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، والشرطة الوطنية، وموظفي دوائر المخابرات والأمن. وفي كاليمي أصبح حضور حوالي ٥٠٠ من محاربي الماي ماي السابقين الذين سافروا عدة أسابيع للمشاركة في عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة

الإدماج مصدر قلق أمني. ومن المتوقع أن تصبح البعثة في وضع يمكنها من مساعدة الحكومة الانتقالية على التخفيف من بعض هذه الشواغل الأمنية بعد نشر قوات من داخل القوام الحالي للبعثة البالغ قوامها ١٦ ٨٧٥ فردا إلى كاتانغا.

نزع سلاح الجماعات الأجنبية المسلحة وتسريحها وإعادة إدماجها وإعادة توطينها أو إعادتها إلى الوطن

٣٢ - خلال الفترة قيد الاستعراض كثفت الحكومة الانتقالية تخطيطها وعملياتها الهادفة إلى إجبار الجماعات المسلحة الرواندية والأوغندية في البلاد على نزع سلاحها وإعادتها إلى الوطن، بدعم من البعثة. ونفذت عدة عمليات في ولايتي كيفو الشمالية والجنوبية (انظر الفقرات من ٢٥ إلى ٢٩ أعلاه) ووافق حوالي ٦٠ من المحاربين الروانديين ومُعاليهم على المشاركة في عملية التسريح وإعادة الإدماج، ووافق بعضهم بعد أن ألقت القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية القبض عليهم واحتجزتهم.

٣٣ - ونتيجة للمفاوضات بين حكومتي جمهورية الكونغو الديمقراطية وأوغندا، بدعم من حكومة أيرلندا، فتحت لجنة العفو الأوغندية في ٨ تشرين الثاني/نوفمبر مكتبا صغيرا في بيني بشمال ولاية كيفو الشمالية. وأعطت الحكومة الانتقالية تحالف القوى الديمقراطية/الجيش الوطني لتحرير أوغندا مهلة إضافية مدتها شهر، لغاية ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر، لنزع سلاحها طوعا. وفي نفس الوقت تستعد القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية للقيام بعمليات عسكرية في المنطقة بإحضار مزيد من القوات من واليكالي. وقد بدأ هذا النهج الذي يجمع بين الترهيب والترغيب في تحقيق نتائج، حيث اتصل عدد من عناصر تحالف القوى الديمقراطية/الجيش الوطني لتحرير أوغندا بالقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية للاستفسار عن شروط نزع السلاح الطوعي. وتساعد البعثة حاليا لجنة العفو على تنفيذ حملة توعية واسعة النطاق في شمال ولاية كيفو الشمالية للمساعدة على انضمام المحاربين الأوغنديين ومُعاليهم إلى عملية التسريح. وأنشأت البعثة منطقة تجمع مؤقتة في بيني لإسكان المحاربين ومُعاليهم الذي يقررون المشاركة في البرنامج.

إصلاح القطاع الأمني، ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، واندماج الجيش

٣٤ - كان من المقرر تنفيذ عملية مزج قوات الفصائل السابقة في القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية في ثلاثة مراحل. غير أنه لم يتم حتى الآن سوى المرحلة الأولى، وذلك بإدماج ستة ألوية. وتأخرت المرحلة الثانية التي كان من المقرر أن تبدأ في أيلول/سبتمبر

بسبب بطء حركة القوات نحو مراكز المزج، وبسبب نقص في عدد القوات المشاركة في العملية يبلغ ٣٠ ٠٠٠ فرد. وبحثت مجموعة نواب الرئيس المعروفة باسم الحيز الرئاسي (*Espace présidentiel*) خلال الاجتماع الذي عقدته في ٢١ تشرين الأول/أكتوبر عددا من الخطوات العملية لإسراع المرحلة الثانية من عملية اندماج الجيش، بمساعدة المجتمع الدولي واللجنة الدولية للدعم في الفترة الانتقالية، وبُحثت هذه الخطوات في إطار اللجنة المشتركة المعنية بإصلاح القطاع الأمني. وتم تذكير الحكومة الانتقالية بالحاجة العاجلة لاتخاذ تدابير لضمان دفع أجور العسكريين والشرطة وتوفير الدعم اللوجستي المناسب لهم.

٣٥ - وخلال الفترة قيد الاستعراض استمرت العملية الوطنية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج أيضا في مواجهة مشاكل. وأثار تأخر اللجنة الوطنية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في دفع مستحقات التسريح استياء شديدا بين أوساط المحاربين السابقين. وعلى الرغم من الجهود المبذولة حديثا لمعالجة المتأخرات، تظل إعادة إدماج المحاربين القدامى في المجتمع بطيئة.

٣٦ - ولا يزال من العقبات الرئيسية أمام عمليتي إدماج الجيش، ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، بطء التحاق جنود القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية بمناطق التجمع التي يتم فيها نزع السلاح، قبل الانتقال إلى مراكز التوجيه حيث يُتاح للمرشحين المؤهلين خيار البقاء في الجيش أو العودة إلى الحياة المدنية من خلال برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وقد عُرضت هذه المسألة على هيئة الأركان العامة وغيرها من السلطات الوطنية المعنية. ولا تزال مسألة نقل الجنود المسرحين والمرشحين للإدماج بين مختلف المراكز تشكل معضلة بسبب نقص موارد الحكومة والتنسيق غير الكافي للبرنامج. وعلاوة على ذلك، وحتى في حالة ترشيح مزيد من الجنود للمشاركة في عملية المزج ونقلهم إلى المراكز، فإنه يجدر بالإشارة أن نسبة تتراوح بين ٤٠ و ٦٠ في المائة من المحاربين الذين انضموا حتى الآن إلى مراكز التوجيه فضلوا التسريح على الالتحاق بالجيش.

٣٧ - وفي تطور إيجابي وافق البنك الدولي وبرنامج الأغذية العالمي على السماح للجنة الوطنية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج بتغطية تكاليف نقل الأفراد العسكريين المتروع سلاحهم و/أو الذين تم إقصاؤهم من الجيش مؤقتا، من مراكز التوجيه. وفضلا عن ذلك أعادت الحكومة الانتقالية النظر في المقترحات التي قدمها البعثة الاستشارية للاتحاد الأوروبي في جمهورية الكونغو الديمقراطية لإصلاح هيكل الأجور وإجراء تقييم للتدريب اللازم للترقية إلى مختلف الرتب، لكي يقوم المجلس الأعلى للدفاع بتنفيذ هذه المقترحات.

إصلاح الشرطة

٣٨ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصل عنصر الشرطة التابع لبعثة مراقبي الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية والبالغ قوامه ٧٥٠ عضوا من ست وحدات مشكلة للشرطة و ٣٩١ ضابطا، الاضطلاع بأنشطته المتمثلة في توفير الدعم للشرطة المدنية الوطنية الكونغولية. وتم التوصل إلى اتفاق مع الحكومة الانتقالية لإنشاء لجنة يعهد إليها بالتخطيط لتنفيذ الإصلاح الطويل الأجل للشرطة الوطنية الكونغولية وغيرها من وكالات إنفاذ القانون في البلد. كما منحت بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية ١١٢ مدربا للشرطة الوطنية الكونغولية شهادة الصلاحية. وبحلول ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر، تلقى نحو ١٧٨٠٠ ضابط من ضباط الشرطة الإقليمية برنامج تدريب أساسي لمدة أسبوع نفذه مدربون وطنيون في مجال توفير الأمن الثابت لمراكز التسجيل والاقتراع.

٣٩ - ومنذ ١٥ أيلول/سبتمبر، نظمت بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية دورات تدريب على مكافحة الشغب استفاد منها نحو ٦٢٠ ضابطا من ضباط الشرطة الوطنية الكونغولية في لوموميشي، وماتادي ومبانداكا ومبوجي - مايي، وبذلك يصل عدد الأفراد المستفيدين من هذا التدريب ٥٣٠٠ فرد. وقد وضعت بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية والشرطة الوطنية الكونغولية في الآونة الأخيرة خطة وطنية لتدريب الشرطة الكونغولية، وتقاسمتها مع الجهات المانحة. وتوضح الخطة، في جملة أمور أخرى، الأنشطة التدريبية التي قدمتها البعثة والتي تقوم بتنفيذها حتى آذار/مارس ٢٠٠٦ إلى جانب شركاء ثنائيين، وهي أنغولا، وفرنسا، وجنوب أفريقيا، والاتحاد الأوروبي.

٤٠ - وينتشر ضباط الشرطة التابعين للبعثة حاليا بصورة استراتيجية في ١٦ موقعا في أرجاء البلد، ويعملون في نفس الموقع مع المفتش العام للشرطة وجميع المفتشين الإقليميين. ومهمة هؤلاء الضباط هي إسداء المشورة بشأن تخطيط العمليات وإدارتها، ودعم تنفيذ الخطة الأمنية للانتخابات التي وضعتها الحكومة. وعينت البعثة ضابطي شرطة لإجراء اتصالات دائمة مع اللجنة الانتخابية المستقلة والمركز الوطني للعمليات بغية تيسير الترتيبات الأمنية المتعلقة بالانتخابات.

٤١ - وفي ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر، نشرت وحدتان مشكلتان للشرطة من بنغلاديش في كنشاسا وكيسانغاني، في حين وصلت وحدتان من الهند إلى كنشاسا ولوموميشي. واستكملت في أوائل كانون الأول/ديسمبر ترتيبات نشر وحدتين من السنغال.

الحالة الإنسانية

٤٢ - وشهدت إيتوري وأجزاء من جنوب كيفو عودة مشجعة للمشردين داخليا واللاجئين، وزيادة إمكانية الوصول إلى الفئات المستضعفة في مناطق رئيسية، وذلك بفضل تحسن الحالة الأمنية. غير أن استمرار وجود جماعات مسلحة غير خاضعة للسيطرة في الشرق، ومضايقة المدنيين من قبل الجنود التابعين للحكومة الذين لا يتقاضون أجورهم أمرا يعيقان في الغالب إيصال المساعدة الحيوية إلى السكان المستضعفين. وواصلت البعثة تقديم الدعم لأنشطة الوكالات الإنسانية في أرجاء البلد، مما يسهل إيصال المعونة الحيوية للمناطق التي يتعذر الوصول إليها وتوفير الأمن.

٤٣ - وفي ١٢ تشرين الأول/أكتوبر، بدأ اللاجئون الكونغوليون يعودون طوعا من جمهورية تترانيا المتحدة إلى بلدهم، بمساعدة مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. وتخطط المفوضية لعودة ٠٠٠ ١ لاجئ أسبوعيا حتى نهاية عام ٢٠٠٦. وتدعم البعثة عملية العودة بتوفير المياه المأمونة والنقل البري للعائدين والنقل الجوي لموظفي مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.

٤٤ - وفي إيتوري، أدت المصادمات بين المليشيات في أيلول/سبتمبر إلى تشريد ٠٠٠ ٢ شخص، وإرغامهم على التماس الملجأ في منطقة إرينجيتي بشمال كيفو، حيث تلقوا المساعدة الإنسانية عقب انتشار بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية والقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية. وتعمل البعثة أيضا مع شركاء إنمائيين لإعادة استئناف خدمات القوارب بين أوبوندو وكيندو في مانيما، مما سيزيد من انفتاح البلد وتحسين سبل الوصول إلى نحو ٢٠ مليون من سكان كاتانغا ومانيما والمقاطعات الشرقية.

الشؤون الجنسانية

٤٥ - نظمت البعثة في الفترة من ١٩ إلى ٢١ تشرين الأول/أكتوبر دورة تدريبية لفائدة ١٣٠ محاميا وقاضيا في كنشاسا، وقد صممت الدورة من أجل تعريف المشاركين باتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة والصكوك الأخرى ذات الصلة بما يساعد في كفالة قيام المحاكم الكونغولية بتعزيز حقوق المرأة وحمايتها على نحو فعال.

٤٦ - واضطلعت البعثة، بالتعاون الوثيق مع اللجنة الانتخابية المستقلة، بأنشطة للدعوة واستقطاب الدعم وتنظيم حملات إعلامية خاصة موجهة للوزراء في الحكومة وأعضاء البرلمان والمجتمع المدني وغيرهم من أصحاب المصلحة بهدف كفالة أن يضمن مشروع القانون الانتخابي الذي سيعتمده البرلمان تمثيل المرأة ومشاركتها على قدم المساواة في جميع جوانب العملية السياسية.

حقوق الإنسان

٤٧ - ما زال أفراد القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية والشرطة الوطنية ضد المدنيين، يرتكبون انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان وتسهم هذه الانتهاكات في إثارة جو من الخوف وانعدام الأمن في عدة بلدات ومقاطعات، في الوقت الذي يجري فيه ارتكاب جرائم عنيفة دون عقاب، ولا سيما أعمال السطو المسلح. وتسود حالة أسوأ في كنشاسا ومبوجي - مايي وغوما، غير أنه لا تزال ترد تقارير عن وقوع حوادث عنف في شمال كيفو وجنوبها أيضا، وفي كاتانغا الشمالية وفي ناحية إيتوري. ووقعت أعمال قتل يشتبه في أنها إعدامات خارج نطاق القانون، ومنها اغتيال صحافي معروف وزوجته في بيتهما في كنشاسا في شهر تشرين الثاني/نوفمبر.

٤٨ - واستمرت أيضا القيود المفروضة على حرية التعبير. فخلال الفترة المشمولة بالتقرير ألقى القبض على نحو اثني عشر صحافيا وزعيما نقابيا وغيرهم؛ وحول بعضهم إلى محكمة أمن الدولة حيث يواجهون اتهامات بتهديد أمن الدولة وما يتصل بذلك من جرائم. وتعرضت بعض المنشورات والإذاعات المستقلة أيضا للقمع.

٤٩ - وكشفت التحقيقات التي أجرتها بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية عن وجود صلة وثيقة بين الاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية والعنف. وعلاوة على الصراع الذي اندلع حديثا في مونغوالو، استمرت أعمال العنف المتكررة المتصلة بالاستغلال غير المشروع للماس في نطاق امتياز شركة باكاوانغا للتعدين في مبوجي - مايي، وانتهاكات حقوق الإنسان التي يرتكبها مسؤولون حكوميون فاسدون ممن لهم صلة بالاستغلال غير المشروع لمناجم القصدير في واليكال (شمال كيفو). وفي المنطقة المحيطة بلونغا في كاتانغا، شكل الاستغلال غير المشروع للذهب سياقا لارتكاب أعمال عنف ضد المدنيين على يد القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية وجماعات مليشيا مايي - مايي.

حماية الأطفال

٥٠ - وكان من أثر الجهود التي بذلتها البعثة وشركاء آخرون معنيون بحماية الأطفال، أن ٦٧٧ طفلا على الأقل ممن هم دون سن الثامنة عشرة، ومعظمهم من الذكور، غادروا خلال الفترة المشمولة بالتقرير صفوف وحدات القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية والجماعات المسلحة (وهم بالأساس من العناصر السابقة في جماعة مايي - مايي ومليشيا إيتوري)، وذلك في مقاطعة إيتوري، وفي منطقتي كيفو، وفي كاساي الشرقية، وكاتانغا. غير أنه تم إدماج نحو ٤٠ طفلا في ألوية تابعة للقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية،

مما يؤكد ضرورة مواصلة الرصد لكفالة عدم إقحام أي شخص دون سن الثامنة عشرة في عملية الدمج. وفي الوقت نفسه، تستمر إعادة تجنيد الأطفال في المليشيات. وتلقت البعثة ادعاءات مفادها إعادة تجنيد ١٥ طفلا، لا سيما في منطقتي كيفو، معظمهم على يد عناصر سابقة في مليشيا مايي – مايي ومليشيا الجيش الوطني الكونغولي السابق.

٥١ – ولا يزال موضوع أطفال الشوارع يشكل محورا من محاور النشاط. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قامت السلطات المحلية في كنشاسا وغوما ومبوجي – مايي وكانانغا وكيسانغاني بحملات اعتقال في صفوف الأطفال والبالغين الذين يعيشون في الشوارع، وجاء ذلك فيما يظهر استجابة لشكاوى السكان المحليين من ازدياد الجريمة. وكانت هذه العمليات عشوائية، إذ كانت تستهدف جميع أطفال الشوارع في منطقة معينة، وفيما يتعلق بكانانغا، أصيب بعض الأطفال بجروح خطيرة أُدعي أنها بسبب الضرب. وفي حين بذلت جهود في كيسانغاني وغوما لتسليم الأطفال بسرعة لمنظمات غير حكومية، احتجزت الشرطة في كنشاسا في شهر تشرين الثاني/نوفمبر ما يربو على ١٠٠ طفل لمدة أسبوع دون توجيه تهم لهم، وبعضهم ليسوا من أطفال الشوارع. وأدت الجهود المشتركة التي بذلتها بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة ومنظمات غير حكومية دفاعا عن هؤلاء الأطفال إلى الإفراج عنهم في نهاية المطاف. وعقب جهود التعبئة الحثيثة التي بذلها شركاء معنيون بحماية الأطفال، عقد وزير الشؤون الاجتماعية اجتماعا في تشرين الثاني/نوفمبر مع الجهات الفاعلة ذات الصلة ووزارات أخرى بهدف وضع خطة وطنية من أجل أطفال الشوارع.

سيادة القانون

٥٢ – عُقد في ٣ تشرين الثاني/نوفمبر أول اجتماع في إطار الآلية الكونغولية الدولية المشتركة لتنسيق إصلاح العدالة. وقد أنشأت هذه الآليةَ جهاتٌ شريكة رئيسية منها بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، ويشترك في رئاستها وزير العدل ورئيس وفد المفوضية الأوربية في كنشاسا، وهي تسعى إلى تعزيز استراتيجية منسقة فيما يتعلق بالمسائل القضائية. وفي أيلول/سبتمبر وتشرين الأول/أكتوبر، قدمت البعثة الدعم لدورات تدريب في مجال الأخلاقيات المهنية والفساد نظمتها وزارتا الدفاع والعدل لنحو ١٠٠ من القضاة العسكريين والمدنيين في كيسانغاني وماتادي. واقترنت الحلقات الدراسية بزيارات تفقد للسجون وتمخضت عن إعلان التزام من جانب وزارة العدل بزيادة نشر القضاة والمدعين العامين في المقاطعة الشرقية، ومنطقتي كيفو، ومانيما، والمقاطعة الاستوائية، بهدف تعجيل معالجة الدعاوى والقضاء على الاحتجاز غير القانوني وتقليل الاكتظاظ في السجون.

٥٣ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، اتخذت السلطات القضائية العسكرية بعض التدابير لمحاربة الإفلات من العقاب. وقد حكم على ثمانية جنود بالسجن المؤبد عقابا لهم على انتهاكات لحقوق الإنسان، في حين أدانت محكمة عسكرية في كيندو جنديا آخر لارتكاب جرائم في حق الإنسانية. وبدأت في شهر تشرين الأول/أكتوبر محاكمة ضباط من القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية اتهموا بالمشاركة في اغتصاب جماعي وقع في المقاطعة الاستوائية في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣. وصدرت في تشرين الأول/أكتوبر أوامر دولية بالقبض على لوران نكوندا وجول موتيبوتسي. وتم القبض على عدد من الأعضاء السابقين في جماعة مايي - مايي المتهمين بالقيام باغتصاب جماعي وغيره من الاعتداءات في كاتانغا في أيار/مايو ٢٠٠٥. غير أنه في نفس الوقت لا يزال عدد من صناديد الحرب في إيتوري يفلتون من الاعتقال بسبب ارتكاب جرائم دولية، وهناك قلق بالغ إزاء قدرة المحاكم العسكرية على ضمان محاكمات عادلة وتمتعها بالاستقلال اللازم لذلك. ونجحت القيادة العسكرية في عرقلة إنهاء محاكمة ضابط عسكري متهم بقتل أربعة أطفال خلال حادث إطلاق النار وقع في شمال كيفو في ٣٠ حزيران/يونيه. ولا يُضمن أمن المدعى عليهم والشهود والموظفين القضائيين في سياق هذه المحاكمات. وفي هذا الصدد، أنشأت البعثة وحدة لتسهيل توفير الحماية المادية للشهود وضحايا انتهاكات حقوق الإنسان والمدافعين عن هذه الحقوق الذين يُخشى من تعرضهم للاعتداء من جانب أفراد قوات الأمن بسبب مشاركتهم في تلك الدعاوى.

الإعلام

٥٤ - ركزت شعبة الإعلام التابعة للبعثة على توعية الجمهور والأحزاب السياسية بالأمور المتعلقة بالعملية الانتخابية عن طريق إذاعة أوكابي وإصدار منشورات خاصة وجهود الاتصال المبذولة على مستوى المجتمع المحلي ومواقع البعثة على شبكة الإنترنت. ويجري توفير مواد إعلامية خاصة لأنشطة التربية الوطنية بهدف تشجيع الناخبين على المشاركة على نحو مستنير.

٥٥ - ويعمل الفريق الانتخابي الخاص التابع لإذاعة أوكابي من أجل الإكثار إلى أقصى حد من الأنباء والشؤون الجارية والبرامج الانتخابية التي تبثها المحطات الإذاعية الوطنية. وتعززت قدرة إذاعة أوكابي على البث الإذاعي بتثبيت أجهزة إرسال جديدة، مما زاد من نطاق التغطية ليشمل ٨٠ في المائة من أراضي جمهورية الكونغو الديمقراطية.

فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)

٥٦ - وفي ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر، نظمت البعثة بالشراكة مع وكالات الأمم المتحدة معرضا عن فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) في بني استقطب نحو ٠٠٠ ٥ زائر. وأتاح المعرض فرصة للمنظمات الوطنية والدولية من أجل تسليط الضوء على ما تضطلع به من أنشطة متصلة بالفيروس، والتأكيد على ضرورة مشاركة المجتمعات المحلية في منع انتشار الوباء. ونظمت البعثة حلقة عمل لبناء القدرات لفائدة ٣٥ من العاملين في وسائط الإعلام في كينشاسا في الفترة من ٢٦ إلى ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر من أجل تشجيع المزيد من الحملات الإعلامية الفعالة بشأن الفيروس. إضافة إلى ذلك، عُقد في كينساشا، بدعم من وكالات الأمم المتحدة، مؤتمر عن تقديم المشورة وإجراء الفحوص على أساس طوعي وسري من أجل تعزيز قدرة البعثة على تقديم خدمات المشورة والفحص فيما يتعلق بالفيروس.

مفهوم البعثة المتكاملة

٥٧ - استمر التقدم في تنفيذ نهج البعثة المتكاملة من خلال آليات التخطيط المشتركة من أجل معالجة مرحلة ما بعد الانتخابات، التي سيتزايد فيها تركيز الأمم المتحدة على التنمية بدلا من الغوث.

٥٨ - وتوشك على الاكتمال خطة العمل المتعلقة بجمهورية الكونغو الديمقراطية لعام ٢٠٠٦، التي وضعت من خلال التشاور بين البعثة ووكالات الأمم المتحدة والجهات المانحة والمنظمات غير الحكومية والسلطات الوطنية . وتعرض الخطة إطارا استراتيجيا مشتركا يربط بين الاحتياجات الإنسانية والبرامج الانتقالية، مما يمهد الطريق للانتعاش بعد انتهاء الصراع وتحقيق الاستقرار. وهي تشكل أداة فعالة لتنسيق ما قيمته ١ بليون دولار من فرص المساعدة المحددة في الخطة. وفي إطار النهج الإبداعي الذي تنطوي عليه الخطة، فإنها ستكفل قيام منظومة الأمم المتحدة بزيادة أثرها إلى أقصى درجة خلال مرحلة ما بعد الانتخابات عن طريق التنفيذ المشترك للبرامج المتكاملة.

٥٩ - وقد اضطلع مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية بدور رائد في إعداد الفرع المعني بالحالة الإنسانية من خطة العمل. وحُددت مشاريع بقيمة ٧٠٠ مليون دولار في أول خطين للعمل وهما: إنقاذ الأرواح وتهيئة بيئة وقائية استجابة للاحتياجات الإنسانية للبلد. أما الخط الثالث للعمل وهو تعزيز الاستقرار، فيهدف إلى تعجيل تنفيذ الأجزاء الرئيسية من ورقة استراتيجية البلد في مجال الحد من الفقر التي أعدتها الحكومة الانتقالية كي تشكل إطارا استراتيجيا لمجموع المساعدة الإنمائية التي يقدمها المانحون بمجرد اعتمادها المتوقع في أوائل عام ٢٠٠٦.

وستشترك وكالات الأمم المتحدة في تنفيذ البرامج الانتقالية العالية الأثر في مجالات: الأسلحة الصغيرة والأعمال المتعلقة بالألغام، وسيادة القانون، والخدمات الاجتماعية، والانتعاش في المناطق الريفية، والحوار الوطني، والتنسيق الحكومي. وتهدف البرامج إلى تحقيق مكاسب حقيقية للسكان نتيجة إحلال السلام وتعجيل انتعاش البلد وتشجيع المصالحة الوطنية والمساهمة في بناء سلام دائم.

٦٠ - وما انفكت مسألة حماية المدنيين تشكل موضوعا هاما موحدا للبعثة ولأسرة الأمم المتحدة. وقد أنشئت آليات تنسيق مشتركة على المستويين المركزي والإقليمي، تعمل في إطارها عناصر البعثة من قوات مدنية وشرطة وقوات عسكرية بصورة مباشرة مع مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) ومجتمع المساعدة الإنسانية. وترمي هذه الآليات إلى تعزيز نهج عملي ميداني في مجال الحماية المدنية، بما في ذلك أنشطة الحماية المباشرة التي يضطلع بها أفراد حفظ السلام التابعين للبعثة.

رابعا - السلوك والتأديب

٦١ - عملا بقرار الجمعية العامة ٢٨٧/٥٩، قام المكتب المعني بمعالجة الاستغلال والاعتداء الجنسيين رسميا بنقل جميع القضايا التي لم يُبت فيها بعد وكذا الادعاءات الجديدة إلى مكتب خدمات الرقابة الداخلية في ٤ تشرين الأول/أكتوبر. وفي ٨ تشرين الثاني/نوفمبر، أنشئ فريق السلوك والتأديب داخل بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية من أجل كفالة منع جميع أنواع سوء سلوك أفراد البعثة، مع التأكيد بصورة خاصة على الاستغلال والاعتداء الجنسيين، وكذا امتثال أفراد البعثة من جميع الفئات لمعايير السلوك التي اعتمدتها الأمم المتحدة وتطبيقهم لها. وستستند هذه الهيئة الجديدة في عملها إلى الإنجازات الهامة والواضحة التي حققها المكتب السابق المعني بمعالجة الاعتداء والاستغلال الجنسيين وستستفيد منها بصورة مباشرة فيما يتعلق بالتطورات المستجدة في مجال السياسات العامة وتنفيذ استراتيجية التدريب التابعة للبعثة وإنشاء شبكات لمراكز تنسيق معنية بالاستغلال والاعتداء الجنسيين على صعيدي البعثة والوكالات. ويعمل فريق السلوك والتأديب بالتعاون مع مكتب خدمات الرقابة الداخلية على حل مجالات المشاكل المحتملة وتحديد إجراءات فعالة من أجل كفالة الشفافية والوضوح في العمليات الجديدة المضطلع بها داخل البعثة.

٦٢ - وفي الفترة من ٢٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ إلى منتصف تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥، استُكمل ١١١ تحقيقا في ادعاءات بالاستغلال والاعتداء الجنسيين يتورط فيها ١٦٧ فردا من أفراد البعثة. وأسفرت التحقيقات عن إثبات صحة الادعاءات في حق ٧٨ فردا

(أزيد من ٥٠ في المائة من الجناة المزعومين)، مما يشكل ٠,٤ في المائة من مجموع أفراد البعثة. وتعززت صحة الادعاءات ضد أفراد من جميع الرتب والفئات، من موظفي الدعم إلى كبار المديرين ومن صغار الضباط إلى كبارهم.

٦٣ - ويواصل فريق السلوك والتأديب بانتظام توفير التدريب التعريفي إلى جميع أفراد البعثة الجدد، وتنظيم دورات تدريبية غير رسمية لباقي أقسام البعثة وفقا للطلب. وحتى ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ، نظمت ٦٠ جلسة إحاطة أفاد منها أكثر من ١ ٥٠٠ فردا من أفراد البعثة. ودعما لهذه الجهود، يسعى فريق السلوك والتأديب إلى تعيين موظف تدريب.

٦٤ - ووفقا لتعليمات ممثلي الخاص بشأن وضع وتنفيذ خطط عمل إقليمية من أجل منع الاستغلال والاعتداء الجنسيين، قدمت فريق السلوك والتدريب ثماني خطط عمل وتم تعيين ٧٧ مركز تنسيق للقوات المدنية والقوات العسكرية والشرطة في المناطق التابعة لهم. ويستمر نفاذ تدابير منع الاستغلال والاعتداء الجنسيين في جميع عناصر البعثة. ويمكن الاطلاع في موقع البعثة على معلومات بشأن التدابير التي اتخذتها البعثة من أجل معالجة مسألة الاستغلال والاعتداء الجنسيين، بما في ذلك معايير السلوك المطبقة؛ وآلية تقديم الشكاوى؛ والدعم والمساعدة المقدمان إلى الضحايا؛ والتدريب.

٦٥ - ويواصل فريق السلوك والتأديب تشغيل نظام إحالة لفائدة ضحايا الاستغلال والاعتداء الجنسيين يمكن من خلاله إجراء إحالات على أساس كل حالة على حدة إلى منظمات غير حكومية وافقت على تقديم الدعم اللازم. وقد قررت شبكة مراكز التنسيق المشتركة بين الوكالات المعنية بمسألة الاستغلال والاعتداء الجنسيين، برئاسة فريق السلوك والتأديب، تعزيز النهج المشترك لمكافحة الاستغلال والاعتداء الجنسيين في مجالات رئيسية من قبيل المعايير والإجراءات المشتركة.

خامسا - الجوانب الإدارية

٦٦ - بدأت إدارة عمليات حفظ السلام في الفترة المشمولة بالتقرير إجراء استعراض لتنظيم البعثة ومستويات التوظيف فيها، وذلك استجابة للطلب الذي قدمته الهيئات التشريعية خلال دورات الإدارة والميزانية المعقودة مؤخرا بشأن البعثة. وفي حين لا يزال التقرير قيد الإعداد، فإن الاستنتاجات الأولية تظهر العديد من الشواغل التي حددتها البعثة فعلا وشرعت في معالجتها. ويتمثل أحد الشواغل الرئيسية في الصعوبة الكبيرة التي تنطوي عليها عملية تعيين الموظفين والاحتفاظ بهم في جميع المجالات، بما في ذلك عنصر الدعم. ويبلغ معدل الشغور في البعثة حاليا نحو ٢٧ في المائة. كذلك خلص الاستعراض إلى ضرورة دعم إنشاء

قاعدة للوجستيات في عنتيبي. فبفضل إعادة توزيع بعض الموارد المتوافرة حاليا في غرب البلاد، أمكن استخدام عنتيبي كمعبر رئيسي لبضائع البعثة الموجهة إلى جمهورية كونغو الديمقراطية. وقد أوصت كل من بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية وبعثة الأمم المتحدة في السودان وعملية الأمم المتحدة في بوروندي بضرورة إنشاء إطار للتعاون بين البعثات من أجل تجميع الموارد في مركز للوجستيات في عنتيبي تلجأ إليه البعثات الثلاثة لأغراض الخدمات المشتركة. ويجري حاليا وضع أساليب التعاون وتقاسم التكاليف.

٦٧ - وما زال التركيز اللوجستي الأولي للبعثة ينصب على دعم عملية تسجيل الناخبين. فقد استكملت البعثة توزيع معدات تسجيل الناخبين على ١٦٦ موقعا محددا وقدمت قدرا هائلا من الدعم الجوي الإضافي للجنة الانتخابية المستقلة فيما يتعلق بالوصول إلى مراكز التسجيل النائية بشكل خاص.

سادسا - الجوانب المالية

٦٨ - تقدر الميزانية التي أقترحها للبعثة في الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٥ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٦ بمبلغ ١,١ بليون دولار، بما في ذلك سلطة الالتزام بمبلغ ٣٨٧,٢ مليون دولار التي اعتمدها الجمعية العامة في قرارها ٢٨٥/٥٩ باء. وهي تغطي تكاليف الحفاظ على القوام الإضافي للبعثة من الأفراد العسكريين والشرطة المدنية وفق ما أذن به مجلس الأمن في قراره ١٦٥٦ (٢٠٠٤) وتشمل الاحتياجات من أجل دعم الانتخابات وقوات الشرطة المشكلة التي أذن بها المجلس في قراره ١٦٢١ (٢٠٠٥). والميزانية معروضة على الجمعية العامة ويتوقع الموافقة عليها قريبا.

٦٩ - وفي ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ، بلغت الاشتراكات المقررة غير المدفوعة لحساب البعثة الخاص ما قدره ٢٩٢,٩ مليون دولار. فيما بلغ مجموع الاشتراكات المقررة المستحقة الدفع لجميع عمليات حفظ السلام حتى ذلك التاريخ ١٤٩,٢ ٢ مليون دولار.

٧٠ - وفي ١ كانون الأول/ديسمبر، بلغ مجموع المبالغ المستحقة نظير تكاليف القوات والمعدات المملوكة للوحدات ما قدره ٩٦,٥ مليون دولار. ونظرا لهشاشة الحالة المالية للبعثة، فقد عُلقت عمليات رد تكاليف القوات والمعدات في كانون الثاني/يناير ثم في حزيران/يونيه ٢٠٠٥، وما زالت متأخرة إلى الآن.

٧١ - وبلغت التبرعات التي تلقاها الصندوق الاستئماني لدعم عملية السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية منذ إنشائه في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩ ما قدره ١,٤ مليون دولار، وبلغ حجم نفقاته حتى الآن ١,٢ مليون دولار. ومن مبلغ يناهز ٧٠٠ ٦٧ دولار ويمثل

رصيد التبرعات المقدمة إلى الصندوق الاستئماني من أجل دعم لجنة إعادة السلام إلى إيتوري والمستخدم بالتشاور مع المانحين من أجل دعم إدارة محافظة إيتوري، بلغت النفقات ما قدره ٣٩ ٣٠٠ دولار.

سابعا – ملاحظات

٧٢ – من الأمور التي تدعو إلى التفاؤل، التقدم الذي أحرز خلال الفترة المشمولة بالتقرير في جمهورية الكونغو الديمقراطية، ولا سيما فيما يتعلق بعملية تسجيل الناخبين، والنجاح في إجراء استفتاء على الدستور في ١٨ و ١٩ كانون الأول/ديسمبر. ويعكس إقبال المواطنين الكونغوليين الهائل على تسجيل أنفسهم تشوقهم الشديد إلى العيش في ظل نظام حكم تمثيلي ديمقراطي. ورغم أن الإقبال كان أقل على الاستفتاء، لكن إجراء الاستفتاء يعد نقطة تحول هامة في تاريخ البلد ويمثل أول فرصة تتاح للشعب الكونغولي لاختيار نظام حكمه منذ أكثر من ٤٠ عاما. وإنني أتوجه بالتهنئة إلى شعب جمهورية الكونغو الديمقراطية لاتخاذه هذه الخطوة الهامة الأولى على الطريق صوب عقد الانتخابات في الأشهر القادمة.

٧٣ – وحسبما تبين خلال الزيارة الأخيرة التي قام بها مجلس الأمن إلى منطقة البحيرات الكبرى، فما زال على أن الحكومة الانتقالية وقيادتها أن تدللا، في الوقت ذاته، بالمزيد من الجهود الملموسة على صدق التزامهما بالوفاء بما تعهدا به بموجب الاتفاق العام والشامل لجميع الأطراف، ولا سيما فيما يتعلق بكفالة مناخ من تكافؤ الفرص للانتخابات وإظهار تقدم ملموس في توسيع نطاق إدارة الدولة وفي التعافي الاجتماعي والاقتصادي وإصلاح قطاع الأمن. وإنني أحث جميع الجهات الكونغولية والدولية صاحبة المصلحة على مواصلة العمل وعلى تهيئة الوسائل اللازمة للاستمرار في التعاون معا على تحقيق الأهداف الطموحة لجدول أعمال المرحلة الانتقالية.

٧٤ – وقد قطعت الحكومة الانتقالية خطوات تقدم هائلة في تنفيذ جدول الأعمال التشريعي، ولا سيما بإقرارها لقانون العفو العام في تشرين الثاني/نوفمبر. وينبغي للبرلمان أن يسرع باستعراضه لقانون الانتخابات وإقراره في أقرب وقت ممكن حتى يمكن إصداره دون تأخير. ومن المتوقع من البرلمان وهو ينظر في مشروع القانون أن يحرص على أن يهيئ القانون نظاما انتخابيا يحظى بثقة السكان. وعلاوة على ذلك، فإن الاستقرار السياسي في مرحلة ما بعد الانتخابات سيكون مرهونا بتعاون جميع الأحزاب السياسية وقبول السكان لنتائج الانتخابات. ومن ثم، يتعين على الحكومة الانتقالية أن تنشر جدولا زمنيا للانتخابات وأن تكثف بشدة من برامج التربية المدنية. وفيما يتعلق بالحملات الانتخابية، سوف يتعين على الأحزاب السياسية أن تمتنع عن إثارة أية دعوة للكراهية وعن استخدام العبارات التحريضية.

٧٥ - والمعالجة الفعالة للمسائل الكثيرة المعلقة في إطار جدول أعمال المرحلة الانتقالية مقوم حيوي لضمان دوام الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ومن الجوانب المثيرة للقلق بوجه خاص البطء في إصلاح قطاع الأمن، وخاصة على الصعيد المؤسسي، وفي إعداد قوات الشرطة والقوات العسكرية على الأرض من أجل النهوض بمسؤولياتها إزاء ضمان الأمن بصورة فعالة، وفي إعادة دمج المحاربين المسرحين. وقد قدم الشركاء الدوليون مقترحات في هذا الشأن إلى الحكومة، ومن بينها مقترحات قدمت عن طريق اللجنة المشتركة المعنية بإصلاح قطاع الأمن. وإنني أهيب بالحكومة أن تبدي تعاونا جادا مع شركائها في تنفيذ تلك المقترحات حتى يمكن تحقيق تقدم كبير في الأشهر القادمة صوب بناء نظام أمن وطني تتوفر له مقومات البقاء. وعلى وجه الإجمال، ما زال إصلاح قطاع الأمن عنصرا حاسما لنجاح عملية السلام.

٧٦ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تابعت الحكومة الانتقالية العمل على تنفيذ قراراها الذي اتخذته في ١٦ تموز/يوليه بنزع سلاح الجماعات المسلحة الأجنبية قسرا، وهي بادرة جديرة بالترحيب وتستحق التأييد. وقد أثمرت الإجراءات العسكرية الصارمة التي نفذتها القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية وبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية بعض النتائج الجديرة بالثناء. غير أنها لم تؤد بعد إلى نزع كامل سلاح الجماعات المسلحة الأجنبية وإعادتها إلى أوطانها. ومن الأسباب الرئيسية لهذا جوانب النقص المستمرة في القدرات والموارد التي تعاني منها وحدات القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية على الأرض، وينبغي تدارك هذا النقص على وجه الاستعجال.

٧٧ - وفي الوقت نفسه، فقد أعربت بوضوح حكومات بوروندي، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، ورواند، وأوغندا، عن قلقها من أن وجود جماعات مسلحة أجنبية من أوغندا ورواندا في الإقليم الكونغولي ما زال يشكل خطرا على الأمن الإقليمي وطلبت أن تقوم الأمم المتحدة بإعادة فحص الاستراتيجيات التي قد تساعدها على حل هذه المسألة. ومن الواضح أن الحاجة تدعو إلى مواصلة الضغط على جماعة القوات الديمقراطية لتحرير رواندا على أن تنزع سلاحها وعلى العودة إلى وطنها. وإنني أدرك أيضا ضرورة الاستعانة بنهج مبتكرة، ولكن أي مقترح يدعو إلى تكليف بعثة لحفظ السلام بنزع السلاح قسرا سوف يتطلب دراسة شديدة التأني. وإلى جانب ذلك، ينبغي معالجة خيار الإنفاذ في سياق أوسع باعتباره عنصرا من عناصر استراتيجية متعددة الجوانب. وإنني أعتزم تقديم توصيات إلى المجلس في هذا الشأن في سياق تقريري القادم. وفي الوقت نفسه، سوف يتعين على الأمم المتحدة أن تعيد النظر في استراتيجيتها المتعلقة بنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإعادة التوطين والإعادة إلى الوطن بحيث تضعها في سياق أكثر شمولا مع استعراض إمكانية

الاستعانة بنسق عسكري ذي أهداف أشد تحديدا، وكذلك تبادل المعلومات، والمسائل القضائية والاقتصادية، والجزاءات، وقرارات العفو العام، والتطرق إلى ضرورة الالتزام التام من جانب جميع الأطراف المعنية.

٧٨ - ولا بد في هذا الشأن من التسليم بأن المسؤولية الرئيسية عن نزع السلاح وإعادة الجماعات المسلحة الأجنبية إلى أوطانها تظل ملقاة على عاتق حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية. ولكن طالما لم توفر الحكومة الدعم الكافي لقواتها، فسوف تغري الضرورة هذه القوات على أن تدبر احتياجاتها بنفسها، مما سيعيق استمرار أية جهود عسكرية جادة مشتركة بين البعثة وبين القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية لنزع سلاح الجماعات المسلحة الأجنبية. وقد استعرضت القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية والبعثة بالفعل الحد الأدنى من الموارد اللازمة لوحدات القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية للقيام بعمليات مشتركة مع البعثة وفقا لمفهوم العمليات المشترك الذي عرضت له في تقريري المؤرخ ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥ (S/2005/603)، وهو المفهوم الذي سيطلع الجانبان المانحين عليه قريبا. وإنني أحث المانحين بشدة على النظر بعين الجد في هذا الطلب، الذي ينبغي أن يواكبه من جانب الحكومة إعادة هيكلة الإدارة العسكرية. وإنني أرحب في هذا الصدد بالتبرع المقدم من هولندا لدعم هذه الجهود.

٧٩ - وما زالت الأزمة الإنسانية التي تعاني منها جمهورية الكونغو الديمقراطية حادة وهناك نقص هائل في الموارد ينبغي تداركه. وحتى الآن، لم يجر تسلم سوى ٢٢٠ مليون دولار من أجل تمويل المساعدات الإنسانية لعام ٢٠٠٥ منها ١٠٦ ملايين دولار وردت عن طريق عملية النداء الموحد. وإن أملي لقوي في أن وضع خطة عمل جمهورية الكونغو الديمقراطية لعام ٢٠٠٦ سيوفر أساسا لربط الاحتياجات الإنسانية ببرامج تمهد الطريق للتعافي والاستقرار في مرحلة ما بعد الصراع. وسيلزم وضع استراتيجية خاصة لما بعد المرحلة الانتقالية قبل إجراء الانتخابات بوقت طويل.

٨٠ - ومن المجالات الأخرى التي تتطلب اهتماما جادا تعزيز سيادة الحكومة، بما في ذلك قدرتها على الإدارة الفعالة لموارد بلدها الطبيعية وتوفير الخدمات الأساسية للسكان. ولا غنى للحكومة الانتقالية عن أن تتبع نهجا استراتيجيا منسقا بين السلطات الكونغولية والمجتمع الدولي، ولا سيما المؤسسات المالية الدولية وكبار المانحين، من أجل تطبيق ضوابط تنظيمية فعالة شفافة تشمل الضوابط المتعلقة بإدارة مشاريع القطاع العام؛ والإيرادات المحققة من الضرائب والجمارك والموارد الطبيعية؛ وصرف رواتب الموظفين المدنيين، بما ينسحب على العسكريين وأفراد الشرطة؛ وتوزيع العقود الحكومية.

٨١ - ومن أهم التطورات الجديرة بالترحيب قيام السلطات الكونغولية مؤخرا بإلقاء القبض على أحد زعماء ميليشيات إيتوري واحتجازه لمسؤوليته، فيما يُزعم، عن قتل ثلاثة ١٣ مواطنا بنغلاديشيا من حفظة السلام في شباط/فبراير. وهي خطوة هامة صوب مكافحة ظاهرة الإفلات من العقاب في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ولا يمكن فرض القانون والنظام في غيبة مؤسسات قضائية وإصلاحيات فعالة. ومن ثم، أدعو الحكومة إلى أن تتعاون تعاونا نشطا مع المجتمع الدولي من أجل رفع قدرات الجهاز القضائي في مختلف أنحاء البلد وكفالة أوضاع إنسانية في الحجز.

٨٢ - وفي الختام، أود أن أتوجه بالشكر إلى ممثلي الخاص والعاملين في البعثة، ومنظومة الأمم المتحدة والشركاء الدوليين لجهودهم الدؤوبة، التي كثيرا ما بذلوها في ظل أوضاع محفوفة بأخطار بالغة تهدد أمنهم الشخصي، سعيا إلى تحقيق السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية ومنطقة البحيرات الكبرى ككل.